اقتصاد

رئيس الحكومة حضر جلسة مجلس الشعب... مستمعاً فقط

النواب يتساءلون لماذا كل هذا الخلل والنقص ولماذا غابت مكافحة الفساد عن البيان الحكومي؟!

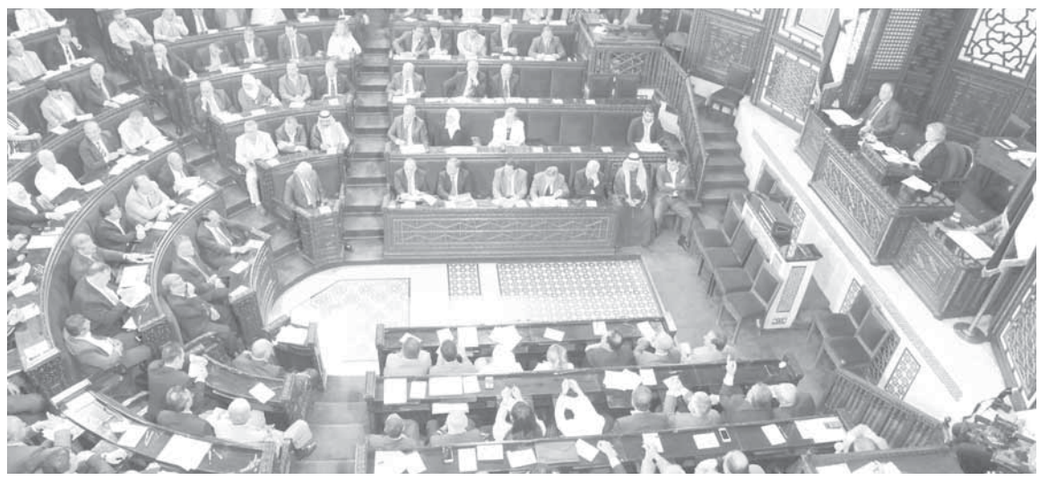

الوطن

بحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس وعدد من الوزراء تابع مجلس الشعب مناقشة البيان الحكومي حيث سلط أعضاء مجلس الشعب لليوم الثالث على التوالي الضوء على الخلل والنقص الذي حمله البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة مقدمين ما في جعبتهم من خطط ومقترحات متأملين أن تأخذها الحكومة بالحسبان لكونها تعود بالفائدة على الوطن والمواطن.

عضو مجلس الشعب نبيل صالح قال: إن بيان الحكومة الجديدة هو نفسه بيان الحكومة السابقة الذي نوقش تحت قبة المجلس السابق إضافة لذلك نجد أن نقاشات الزملاء خلال اليومين السابقين أظهرت ضعف البيان وثغراته ونواقصه مشيراً إلى أن استنساخ الحكومة لبيان سابقتها فيه تجاهل لخبرات وزارتها الجديدة واستخفاف بمستقبل الشعب.

وأشار إلى أن بيانات حكومات الدول المجاورة لا تقل عن ١٠٠٠ صفحة فيما نجد بيان حكومتنا يقتصر على ١٥ صفحة لا تكفي لرسم مستقبل مدينة سورية واحدة ولا نستطيع أن ننكر أن الحكومة السورية التزمت ببياناتها من قبل والأمر بالتأكيد والنجاح يعود إلى الوزير وإخلاصه وبعد نظره.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو مجلس الشعب د. محمد خير عكام أن البيان ظريف لكنه بعيد عن أي التزام للحكومة «أي لا نستطيع أن نمسك الحكومة منه» مؤكداً أن هناك نقصاً تشريعياً كما أن منظومتنا التشريعية والقانونية خاطئة.

إضافة لذلك منهجية كتابة البيان الحكومي خطأ ومن صاغه وكتبه يجب أن يعاقب وحتى لا نكون نحن من أطلق الرصاص عليه يجب أن نعي أن الحكومة تعمل ضمن ظروف صعبة ولكن يجب على الحكومة ألا تصور لنا الموضوع بصورة «فظيعة».

وأشار إلى أنه في كل مرة تقول الحكومة إنها تعمل على إعادة توزيع الدخل متسائلاً: ما الإجراءات التي قامت بها الحكومة على أرض الواقع لإعادة توزيع الدخل وإن ما قامت به الحكومة هو إعادة لتوزيع الدخل لكن لمصلحة الأغنياء وليس الفقراء.

وأضاف: هل يعقل أن تمر الحكومة في بيانها باستحياء على مكافحة موضوع البطالة علماً أن تشغيل الناس يجب أن يكون من أولوية عمل الحكومة في هذه الظروف التي لا يجد فيها الناس عمل والغريب أنها تدعو إلى تشغيل عجلة الإنتاج كيف؟.

كما تساءل عضو المجلس فواز نصور حول استطاعة الحكومة الوقوف بوجه الفاسدين المدعومين من السلطة التنفيذية، وهل ستوقف ارتفاع سعر صرف الدولار من أجل أن نصل إلى الاستقرار بالمواد الغذائية، هل تستطيع الحكومة مراقبة محطات الوقود ونقص مواردها في محافظة اللاذقية، وطالب أيضاً بتحديد أوقات التقنين الكهربائي وخصوصاً أننا مقبلون على فصل الشتاء، الاهتمام بتوزيع الحمضيات للمواطنين عن طريق توفير عقود لتصديرها للدول الصديقة، وحل مشكلة الشيوع في الأراضي، يجب الوقوف أمام أصحاب رؤوس المال الفاسدة الذين وصلوا إلى مواقع مهمة بشهادات غير شرعية.

استغرب أيضاً السادة أعضاء المجلس محمد رعد وعارف الطويل غياب قضية مكافحة الفساد والمفسدين حيث لم ترد كلمة الفساد سوى مرة واحدة في البيان الوزاري وليست على سبيل المحاسبة، وتساءل عن تغييب كلمة الفساد في البيان الوزاري مطالبين الحكومة أن تخص أهمية وضرورة مكافحة الفساد وأن تضاف إلى أولى الأوليات في البيان الوزاري.

عضو المجلس عمار بكداش أشار إلى توافقه مع بنود البيان الوزاري فيما يخص السياسة الخارجية، وأكد أنه يؤيد الخطوات التي اتخذت مؤخراً في السياسات النقدية، ويجب مقاطعة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي كانت من أسباب أزمة الوطن وهي تماثل في فعاليتها الإرهاب من خلال إفقار جماهير الشعب التي تولد أفعال تدمر الوطن، ويجب أن يتعاظم دور الدولة في الحرب حيث لم تقم بالنشاط الحكومي الكافي بإحياء مؤسساتها وتفعيل دورها في التجارة الخارجية، ورفض في مداخلته قانون التشاركية الذي هو خصخصة مقنعة لمؤسسات الدولة، كما أكد أهمية أن يكون قطاع الكهرباء تحديداً بيد الحكومة لأن تطبيق التشاركية عليه تزعزع ثقة الجماهير بالحكومة، وأشار أيضاً إلى أن دخول الاستثمارات الخارجية بشكل غير مدروس ستضر بالاقتصاد، ويجب مكافحة الثراء الفاحش للمضاربين بقوت الشعب ويجب تلبية احتياجات الشعب الكادح.

كما سلط عضو المجلس أيهم جريكوس الضوء على أسلوب البيان الحكومي، حيث أكد أنه على الوزير أن يكون قائداً في ظل هذه الأزمة لخدمة المواطن السوري لأنه يستحق الأفضل، وطلب بتوفير وظيفة لأسر الشهداء على أن تشمل أخوته أيضاً، وطالب بالاهتمام بمشكلة العشوائيات، ومتابعة حملات التلقيح، وطالب بدور فعال لمؤسسات التدخل الإيجابي وتخفيض أسعارها تماشياً مع الأسعار في الأسواق الشعبية.

عضو المجلس موفق جمعة أشار إلى أهمية إعادة الإعمار من خلال استخدام الإمكانات المتاحة، وطالب أن يضاف إلى البيان الحكومي دور المؤسسات والمنظمات الحكومية والنقابات لكونها تضم جميع شرائح المجتمع ولكونها تسهم في إعادة بناء جيل الشباب من خلال تفعيل دوره في إعادة الإعمار، ويجب تحقيق متطلبات الشباب عن طريق تشبيك عمل الوزارات والمؤسسات من خلال البناء الفكري والبدني والثقافي.

عضو المجلس فاضل كعدة أكد أهمية إضافة الإغاثة الزراعية إلى البيان الوزاري، وأضاف: إن البيان قد أغفل سياسة الحكومة في تطوير الجامعات والبحث العلمي، من أجل إدخال فئة تلبي احتياجات السوق المحلية، والعمل على تقديم المحفزات للهيئة التدريسية في الجامعات خصوصاً أن جهات خارجية تستغل الظروف الصعبة والنفوس الضعيفة تعرض عليهم أموال وجنسيات جديدة مقابل مغادرة البلاد.

عضو المجلس عهد الكنج أكد أنه يجب متابعة الأداء للحكومة وأن تكون القرارات منسجمة مع الواقع وتأمين متطلبات الصمود، وتفعيل المصالحات، وتأمين جميع احتياجات المدرسين والعاملين في التعليم لأن ذلك ينعكس على أدائه ويجب أن يكون هنالك بند واضح وصريح لدعمهم حيث يوجد ٤١٣ ألف معلم وإعادة النظر بالمناهج التربوية بسرعة.

عضو المجلس أحمد الكزبري أكد أن الوطن بحاجة لبناء مؤسسات المجتمع المدني، حيث إن المجتمع الأهلي المذكور في البيان الحكومي يقوم على العصبيات والطائفية ويدمر تركيبة المجتمع واقترح تعديلها، ويجب العمل الجاد على رفع العقوبات الدولية على سورية، والعمل على تعمير محركات الطائرات السورية المتوقفة عن العمل بأي وسيلة لكون المؤسسة السورية للطيران لا تمتلك سوى طائرة واحدة، ووضح أن مصطلح طلب تحقيق السيادة الوطنية في المحافل الدولية غير دستوري الوارد في البيان الوزاري ويجب أن يكون انطلاقاً من السيادة الوطنية.

بدوره عضو مجلس الشعب حسين حسون أكد عدم لحظ البيان الوزاري لأهمية القطاع العام وإضافة فقرة لدعمه، تخلصه من مشاكله التقنية والمالية للمساهمة في العملية الاقتصادية.

أحد الأعضاء طالب بأن يكون البيان الوزاري له أولوية سابعة وهي دعم الإعلام العام والخاص لأنه لا يمكن التعامل مع الإعلام بالشكل الذي ورد في البيان الوزاري مطالباً بدعم حقيقي للإعلام بأن يتحول الإعلام الرسمي إلى إعلام ناطق باسم الوطن وليس باسم الحكومة، ومعالجة وضع شهداء الإعلام وإنصافهم وإعادة النظر بقانون العاملين الأساسي ليتجاوز السلبيات السابقة.

عضو المجلس رياض طاووز قال: إن البيان الوزاري لم يتطرق إلى مشاكل المؤسسات التعليمية الخاصة وخاصة التعليم العالي، وطالب بشرح لدور وزارتي الثقافة والأوقاف في محاربة الفكر الوهابي الإرهابي التكفيري.

عاتب عضو المجلس زهير رمضان الحكومة على غياب ذكر الفن السوري، لما له من دور كبير في القضية السورية مثله كمثل البندقية والمدفعية والدبابة، وشرح السيد زهير رمضان تداعيات الأزمة السورية على أطفال سورية وإن معالجة هذه التداعيات تتم عن طريق الفن لترسيخ القيم الوطنية في نفوسهم، والفن السوري يحقق ريوعاً مالية كبيرة من عملات صعبة وتمنى أن يتم استثمار الفن السوري خدمة للوطن والمواطن، وأن يكون الفن مادة أساسية في التعليم السوري.

عضو المجلس جمال الزعبي رأى أن البيان الوزاري لم يأت على ذكر الأراضي المحتلة في الجولان ولواء إسكندرون، وفي القطاع الصحي أكد أهمية الاهتمام به ومتابعة الواقع الصحي له خصوصاً بعد انتشار بكتيريا في بعض المشافي الخاصة والعامة.

إضافة لذلك قام أيضاً مجلس الشعب بإقرار عدة مشاريع قوانين تتعلق بدمج الوزارات.

- **صالح: استنساخ الحكومة لبيان سابقتها.... استخفاف بمستقبل الشعب**
- **العكام: منهجية كتابة البيان خطأ ومن صاغه وكتبه يجب أن يعاقب**
- **بعيد عن أي التزام للحكومة «أي لا نستطيع أن نمسك الحكومة منه»**
- **منظومتنا التشريعية والقانونية خاطئة**
- **بكداش: قانون التشاركية خصخصة مقنعة لمؤسسات الدولة**
- **الكزبري: الوطن بحاجة لبناء مؤسسات المجتمع المدني**
- **الكنج: إعادة النظر بالمناهج التربوية بسرعة**
- **رمضان: الفن غاب عن البيان**
- **نصور: هل تستطيع الحكومة الوقوف بوجه الفاسدين**

غرفة التجارة تدعم المركزي وتحث المستوردين على التعامل مع المصارف لتمويل المستوردات

محمد راكان مصطفى

أصدرت غرفة تجارة دمشق بياناً حثت بموجبه المستوردين على وضع إجازات الاستيراد التي تخصهم في المصارف العاملة في القطر، والتي يتعاملون معها وممارسة أعمال التجارة الخارجية من خلال تلك المصارف لما في ذلك من فائدة لهم من ناحية تسهيل الإجراءات وضمان استقرار أسعار القطع الأجنبي وتعزيز ممارسة المصارف لدورها الأساسي ودعماً للاقتصاد الوطني.

وبين البيان الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن هذا الطلب يأتي انطلاقاً من أهمية تعزيز العمل الاقتصادي ودعم صمود الاقتصاد السوري واستمرار حالة توفر وانسياب السلع والمواد في الأسواق المحلية للأغراض الإنتاجية والاستهلاكية رغم ظروف الأزمة، وإن الغرفة ومن منطلق هذه الأهمية ومن خلال مسؤوليتها الاقتصادية والوطنية في متابعة تسهيل الأعمال وتعزيز النشاطات التجارية المختلفة لما في ذلك من فائدة على الاقتصاد الوطني تثني وتقدر القرار رقم (١٤٠٩) والصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٦، والذي سبق للغرفة أن أكدت على مضمونه في أكثر من مناسبة ٢٤/٧/٢٠١٦ والذي سبق للغرفة أن أكدت على مضمونه والمتمثل في السماح للمصارف العاملة في القطر بالتعامل بالقطع الأجنبي والقيام بعمليات بيع وشراء القطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية، وفي تفاصيل القرار رقم ١٤٠٩/م ن/ ب٤ الصادر عن مجلس النقد والتسليف والذي قرر تعدل المادة الأولى من تعليمات القرار رقم ٣٦٢/م ن/ب ١ لعام ٢٠٠٨ لتصبح، يجوز للمصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي الاحتفاظ بمراكز قطع تشغيلية صافية مدينة أو دائنة بنسبة ١٪ كحد أقصى من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية المحددة في النموذج.

يمثل مركز القطع التشغيلي الصافي الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطاليب بجميع العملات الأجنبية بعد تنزيل مركز القطع البنيوي المشكل حسب المادة رقم ٢ من القرار رقم ٣٦٢/م ن/ بـ١ لعام ٢٠٠٨.

كما أجاز القرار للمصارف القيام بعملية بيع أو شراء القطع الأجنبي فيما بينها كما يمكن لها اللجوء إلى مصرف سورية المركزي لبيع أو شراء القطع الأجنبي حيث تقوم بالتقدم بطلب البيع والشراء وفق التعليمات النافذة وفق الضوابط، بحيث يمنع التقدم بطلب ترميم مركز قطع إلا أن كان المصرف في حالة short ضمن العتبات المعرفة لإعادته إلى موقف الحياد بالقطع مع إمكانية التقريب لأقرب ألف دولار، وأن يبيع المصرف أي فائض لديه يتجاوز العتبة المحددة للمركز الدائن long، كما. يجوز للمصارف التي لديها مركز قطع دائن تحت العتبة أن تبيع القيمة التي تراها مناسبة حتى الوصول إلى موقف الحياد.

وأوجب القرار على المصارف التي لديها أي تجاوز في مركز القطع الدائن بتاريخ نفاذ هذا القرار تصفية ذلك التجاوز مع مصرف سورية المركزي خلال خمسة أيام عمل من تاريخ سريان هذا القرار.

وسمح القرار للمصارف العاملة المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي ببيع القطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية وفق الأنظمة النافذة، من مراكزها التشغيلية وضمن ضوابط، كأن لا تتجاوز قيمة المبالغ المباعة يومياً ما يعادل (خمسة بالألف) من مجموع الأموال الخاصة الأساسية الصافية المحددة في النموذجين ٢ و٣ في القرار ٣٦٢/م ن/ ب١ عام ٢٠٠٨، وأن لا تدخل المبالغ التي يدفعها المصرف سداداً لالتزاماته بالقطع الأجنبي (رواتب العاملين الأجانب وموفدي المصرف)، كما يحق للمصارف أن تبيع جميع المبالغ المشتراة من الأفراد أو المؤسسات المالية أو المصارف الأخرى ولا تدخل تلك المبالغ في النسبة المذكورة (في الفقرة ١ من المادة ٤) طالما تمت عملية البيع في اليوم ذاته.

---

٢٠٠ ألف طن من القمح الروسي قريباً

مدير الحبوب: توريد ١٥٠ ألف طن لاحقاً.. وكلفة إنتاج كيلو الخبز ٢١٧ ليرة ويباع بـ٣٧ ل.س

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة الحبوب ماجد الحميدان في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم التعاقد لشراء وتأمين /٢٠٠/ ألف طن من القمح الخبزي الطري منشأ روسي حيث سيتم توريد هذه الكميات خلال الشهرين القادمين على عدة مراحل كل ١٦ يوماً سيتم توريد ٥٠ ألف طن.

إضافة إلى إعلان عروض جديدة حالياً لتأمين ١٥٠ ألف طن بالمواصفات نفسها والمنشأ ذاته وسيتم توريدها مباشرة بعد الإعلان وفض العروض وتوقيع العقد الخاص حيث تتوقع المؤسسة أن يتم توريد هذه الكمية بالتزامن مع العقد الأول ٢٠٠ ألف طن.

مبيناً أن توجه الحكومة لتأمين هذه الكميات يأتي في إطار دعم المخازين الإستراتيجية للمؤسسة من مادة القمح وتوفير جميع الكميات اللازمة لإنتاج وتأمين مادة الخبز.

وهنا يوضح الحميدان أن كلفة الطن الواحد في العقد الأول تبلغ ١٦٤,٣ يورو وأن الدولة ما زالت مستمرة في نهجها بدعم مادة الخبز التي تكلف الخزينة العامة مليارات الليرات السورية حيث تصل كلفة إنتاج كل ١كغ من الخبز إلى ٢١٧ ليرة بينما يتم بيعه للمواطن بـ٣٧ ليرة وهو ما يشكل عجزاً تتحمله الدولة بقيمة ١٨٠ ليرة لكل ١كغ من الخبز وبالانتقال مع المدير العام إلى حجم الكميات المسوقة من القمح لهذا العام أوضح أنها بلغت ٣٨٤ ألف طن من مختلف المحافظات وأن المؤسسة أنجزت بالتعاون مع المصرف الزراعي تسديد معظم القيم العائدة للفلاحين حيث تم صرف نحو ٣٠ مليار ليرة حتى الآن منها ٢٥ مليار ليرة تم صرفها في محافظة الحسكة التي شكلت أعلى نسبة في توريد الأقماح وكل ما تبقى من قيم وذمم مالية للفلاحين لا يتجاوز ٧ مليارات ليرة ستعمل المؤسسة على تسديدها خلال أيام حيث تتوافر لدى المؤسسة كتلة مالية كافية لدفع ثمن جميع الكميات المسوقة من القمح أو التي يمكن توريدها لاحقاً علماً أن معظم الفلاحين وردوا محاصيلهم وقد شارف الموسم على الانتهاء وحول مسألة تخزين كميات الأقماح التي تسوقها المؤسسة، فقد أكد مدير المؤسسة أن عمليات التخزين لهذا العام كانت من أنجح السنوات بسبب تنظيم العملية وتشكيل لجان خاصة للإشراف على عمليات التخزين ومتابعتها إضافة إلى تنفيذ كل وسائل الأمان والحماية للمحصول وأن المؤسسة تستعد حالياً لتشدير الأكداس وحفظها من العوامل المناخية وغيرها، مبنياً أن معظم الكميات التي تسوقها المؤسسة تم تكديسها وتخزينها في مواقع وأماكن تتبع للمؤسسة ولم يتم تخزين أكثر من ٦٠ ألف طن في الصوامع التابعة لشركة الصوامع أو الصويمعات التابعة لمؤسسة الحبوب.

عداد استلام الأقماح أقفل بـ٣٨٤ ألف طن

«الاستثمار» تشمل ٢١ مشروعاً بـ٢٦ ملياراً خلال النصف الأول

الأموي لـ«الوطن»: مشروع قانون الاستثمار الجديد وصل إلى الصيغة النهائية

علي محمود سليمان

شكلت هيئة الاستثمار السورية لجنة مركزية لمتابعة مشاكل المستثمرين وفتح ملف المشروعات قيد التنفيذ وإيجال الحلول لها، وذلك لكافة المشروعات الاستثمارية المشملة على قانون الاستثمار من العام ٢٠٠٧..

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّنت المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن اللجنة ستقوم بمتابعة هذه المشروعات والإطلاع على الصعوبات التي تعاني منها كافة وتقسيمها حسب القطاعات التي تندرج ضمنها وحسب توزعها الجغرافي، حيث تحدد عمل اللجنة بعشرة أيام لتقديم نتائجها وسيكون هناك لجان فرعية في المحافظات للوقوف على المشكلات كافة والصعوبات التي تعاني منها هذه المشروعات في المحافظات، كما سيتم التعاون مع الجهات المعنية كافة بمشكلات المستثمرين وذلك حسب نوعية كل مشكلة والجهة المرتبطة بها، ومن جهة أخرى كشفت الأموي أن الصيغة النهائية لمشروع قانون الاستثمار دخلت مرحلة التدقيق النهائي بعد التعديل على المسودة الأخيرة التي رفعت إلى الحكومة السابقة وعادت مع الملاحظات، وسيصار إلى رفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء قريباً، ولفتت الأموي إلى أن هيئة الاستثمار وضعت ضمن أولويات قانون الاستثمار الجديد العمل على دعم المشروعات التي بقيت صامدة خلال فترة الأزمة، إضافة إلى دعم المشروعات التي تخلق فرص عمل، والتركيز على المشروعات الموجهة نحو التصدير التي تساعد في إدخال قطع أجنبي وتغني عن الاستيراد، وفي سياق متصل فقد بلغ عدد المشروعات المشملة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢١ مشروعاً، بتكلفة استثمارية إجمالية مقدارها ٢٦,٦٣٦ مليار ليرة سورية وعدد العمال يصل إلى ٣٠٨٢ عاملاً، حيث حازت محافظة ريف دمشق النصيب الأكبر في عدد المشروعات المشملة بـ٩ مشروعات تلتها محافظة طرطوس بـ٣ مشروعات، ثم محافظة السويداء واللاذقية وحماة بمشروعين لكل منها، وكان نصيب قطاع الصناعة ٨ مشروعات والزراعة مشروع واحد و٣ مشروعات أخرى في قطاعات مختلفة.

وأما عن المشروعات المنفذة خلال النصف الأول من العام الحالي فقد تم تنفيذ مشروعين بتكلفة استثمارية مقدارها ٥٤ مليون ليرة سورية وعدد العمال يصل إلى ٦٥ عاملاً، أحدهما زراعي في محافظة السويداء والآخر مشروع صناعي في محافظة طرطوس.

ومنذ بداية شهر تموز الحالي وحتى تاريخه شملت هيئة الاستثمار ٦ مشروعات في مجال الصناعة بتكلفة استثمارية مقدارها ٤,٣٢٨ مليارات ليرة سورية وعدد العمال يصل إلى ٢٦٠ عاملاً، موزعة إلى ٣ مشروعات في اللاذقية ومشروعين في طرطوس ومشروع في حماة.